تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

يُعَـدُّ الوقـف والعمـل الخيـري والأعمـال غيـر الربحية ركيزةً أساسـيةً مـن ركائز المجتمعـات الديمقراطية، حيث تجسِّـد قِيـم التعاون والتكافل بيـن أفراد المجتمع، وتؤدي دورًا مهمًّا في تعزيز التماسـك الاجتماعي، من خلال تقريب أفراد المجتمع بعضهم من بعض وخلق شـعور بالمسـؤولية المشتركة. كما تُعَدُّ مشاركة الشباب في العمـل الخيـري والأعمـال غيـر الربحيـة عنصـرًا مهمًّـا لتنميـة مهاراتهـم، وتكويـن شـخصيتهم، وتعزيز شـعورهم بالمسـؤولية تجاه المجتمع. ولكن التحدي الحقيقي يكمُـن فـي إدراك المجتمع لأهميـة العطاء المنتظم والمسـتمر بوصفه قيمةً أساسـيةً تُعـرِّف أفـراده. وعبـر التاريخ، أثبت العمـل الخيري والأعمال غيـر الربحية قدرتهما على تعزيز الديمقراطية عندما يكونان نشاطًا يشارك فيه الكثيرون. فالمشاركة الواسعة فـي العمـل الخيـري والأعمـال غيـر الربحيـة تُعـزز شـعور المواطنـة والمسـؤولية الاجتماعية، وتُسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وازدهارًا.

وتبـرز التجربـة الأمريكيـة في هـذا المجال بوصفها نموذجًا رائدًا أسـهم إسـهامًا كبيرًا في رسـم ملامح «القرن الأمريكي»، حيث عكس نمو المؤسسـات الخيرية نمو القـوة الاقتصاديـة والتأثيـر المتزايد للولايـات المتحدة على السـاحة العالمية. فوفقًا لمكتـب التحليـل الاقتصادي، في عام ٢٠٠٩م، مثَّل القطـاع غير الربحي ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل ٧٧٩,١ مليار دولار (في حين بلغ ٢,٥ فقط فـي عـام ١٩٥٥م). أما في عام ٢٠٠٥م، فقد كان القطاع غير الربحي يُشـكِّل ٩,٧٪ من القوى العاملة الأمريكية. وفي العام نفسِه، قُدِّر إجمالي أصول القطاع بنحو ٣,٤ تريليونات دولار.

ومـع ذلـك، لم تكن المشـاركة فـي هذه الأعمـال الخيرية الموسـعة حكـرًا على الأثريـاء، بـل انخرط فيهـا ذوو الإمكانـات المتواضعـة بحيوية ونشـاط. فمع حلول الخمسـينيات من القـرن الماضي، أصبحت الأعمال الخيرية الشـعبية جزءًا لا يتجزَّأ

مـن واقـع الحيـاة اليومية فـي الولايـات المتحـدة، إلى درجة أنـه كان بإمـكان المرء التعرُّف على فصول السنة من خلال نوعية النشاط الخيري في الأحياء السكنية: فقد كان الشتاء والربيع مُخصَّصَيْن للوكالات الصحية والصليب الأحمر، بينما استحوذت الصناديـق الأهليـة علـى التبرعـات في فصـل الخريف. ويتضـح من ذلـك أن قطاعًا واسـعًا من الأمريكيين بات مقتنعًا بأن لتبرعاتهم الصغيرة المتراكمة أثرًا ملموسًـا في تحسين حياة أُمَّتهم، وفي المقابل تحسين حياتهم الخاصة كذلك.

وفي هذا السـياق يأتي هذا الكتاب للمؤرخ الأمريكي أوليفيير زونز، حيث يروي قصـة التحـولات الكبرى التي شـهدها العمـل الخيري فـي الولايـات المتحدة، منذ نشـأته عمـلًا فرديًّـا مسـتندًا على القِيم المسـيحية، إلـى أن أضحى منظومة مؤسسـية تُشكِّل جزءًا أساسيًّا من المشروع الاجتماعي والسياسي الأوسع لإعادة بناء المجتمع الأمريكي.

لقـد كان العطـاء فـي بداياتـه مسـتندًا على الأخـلاق الدينيـة، ومحفـزًا بدافع من الرحمـة، ولكـن مع صعـود الرأسـمالية وظهـور طبقة الأثريـاء الجدد فـي الولايات المتحدة من رجال الصناعة الكبار، أمثال أندرو كارنيجي وجون روكفلر، تغيَّر مفهوم العطاء ليأخذ طابعًا أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، وبات وسـيلةً لإحداث تغييراتٍ مؤسسـية مسـتدامة تهدف إلى تحسـين الأوضاع الاجتماعية وخدمة الصالح العام؛ إذ لم ينظر هـؤلاء الأثريـاء إلـى العمل الخيـري بوصفه فعلًا إحسـانيًّا عابـرًا، بل رأوه اسـتثمارًا اجتماعيًّـا ينبغـي إدارته بعناية، تمامًا كما تُدار المشـاريع التجارية الكبرى. فقد كانت المؤسسات التي شيدوها وقاموا على تمويلها -خاصةً في مجالات التعليم، والبحث العلمـي، والصحـة- أدواتٍ لتحقيـق تغييراتٍ جذريـة في بنية المجتمـع. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه المؤسسـات الخيرية جزءًا من التجربة السياسية والديمقراطية في الولايات المتحدة، حيث أسـهمت في دعم حركات الحقوق المدنية والسياسية، وتمكَّنت من إحداث تأثيرات اجتماعية واسعة النطاق من خلال توجيه مواردها نحو تحقيق الصالح العام، ما جعل العطاء الخيري قوةً فاعلةً في تشكيل السياسات العامة وتوجيهها.

يعـرض المؤلـف طبيعـة العلاقة بين المؤسسـات الخيريـة والدولـة، موضحًا أن التعاون بينهما لم يقتصر على سدِّ العجز في تمويل المشاريع الكبرى، بل أسهم أيضًا فـي إعـادة صياغـة دور الدولة والمؤسسـات الخيرية في المجتمـع الأمريكي، وبات مألوفًـا أن تعتمد الحكومة على الموارد الخيرية لدعم المشـاريع التي تتطلب تمويلًا ذا أمـد طويـل، أو تواجـه تحديـات كبيرة، ليفضـي ذلك إلى تطور نمـاذج جديدة من الشـراكة بيـن القطاعَيْـن العـام والخـاص. ولـم تقتصـر هـذه الشـراكة علـى تمويـل المبادرات، بل امتدَّت لتشمل تطوير استراتيجيات مشتركة تهدف إلى تحسين جودة الخدمـات المقدَّمـة في مجالات التعليـم والصحة والرعاية الاجتماعيـة، مع التركيز على استدامة هذه الجهود على المدى البعيد.

وبالإضافـة إلى ذلك، يسـتعرض المؤلف كيف كانت الحربـان العالميتان نقطتي تحـولٍ مهمتيـن في نمـو العمل الخيـري في الولايـات المتحـدة، فخلالهما وجدت المؤسسـات الخيرية نفسـها مضطرةً للتكيُّف مع ظروف جديدة، وتقديم المسـاعدة الإنسـانية، وإعـادة الإعمار في الدول المتضررة. وقـد أدى هذا التكيُّف مع الأزمات الدوليـة إلى توسُّـع نطاق عمل المؤسسـات الخيرية، لتشـمل الدعـم الدولي وإعادة البناء بعد الحرب. وبعد الحربين العالميتين، ومع اندلاع الحرب الباردة، بات العمل الخيري الأمريكي جزءًا من الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، حيث أسهمت المؤسسـات الخيرية في دعم المشاريع التنموية في الدول النامية، لتعزيز التحالفات الدولية، ومنع انتشـار الأفكار الشـيوعية ومكافحتها، فلم يكـن العمل الخيري وقتئذٍ وسـيلةً لدعـم التنميـة خارجيًّـا فحسـب، بـل أصبـح أداةً دبلوماسـيةً تهدف إلـى بناء علاقـاتٍ قويـة مـع الدول الناميـة، ودعم صـورة الولايـات المتحدة بوصفهـا داعمةً لحقوق الإنسان والديمقراطية والتعليم والصحة.

ويشـير المؤلف إلى أن توسُّـع نفوذ المؤسسـات الخيرية لم يكن خاليًا من النقد، فقـد أثيرت تسـاؤلات حول مـدى تأثير الأثريـاء القائمين على هذه المؤسسـات في السياسـات العامة، وعن إمكانية اسـتخدامها لخدمة مصالح خاصة. ومع ذلك، يُقدِّم المؤلف قراءةً تحليليةً تُظهر أن هذا الجدل يعكس عمق تأثير المؤسسات الخيرية في إعادة تشكيل المجتمع الأمريكي.

ومـن خـلال هذا السـياق التاريخـي، يوضِّـح المؤلف أيضًـا كيف نشـأت نماذج جديـدة للتمويـل الخيـري تعتمد علـى صناديق اسـتثمارية خاصة تضمن اسـتمرارية التمويل، وتسمح للمؤسسات الخيرية بتنفيذ مشاريع طويلة الأمد، وتمويلها لسنوات طويلـة، وهـو ما يضفي بدوره على العمل الخيري طابعًا أكثر اسـتدامةً. وعلاوةً على ذلك، يوضِّح الكتاب كيف لعبت التكنولوجيا الحديثة دورًا مهمًّا في تحسـين فعالية العمل الخيري، فقد سـمحت -لا سـيما في القرن العشـرين- للمؤسسـات الخيرية بإدارة تبرعاتها بشـكل أكثر كفاءة، وتحديد أولويات المشاريع ذات التأثير الأكبر، ما أدى إلـى توسـيع نطـاق عملهـا وتحسـين قدرتها علـى الوصـول إلى الفئـات الأكثر احتياجًا.

كما لا يغيب عن المؤلف جانب آخر مهم، وهو التنافس بين المؤسسات الخيرية، علـى الرغـم مـن أن هدفها الرئيس هـو خدمة الصالـح العام، فقد شـهدت الولايات المتحدة منافسـةً بين المؤسسـات الكبـرى للحصول على التبرعات وتنفيذ مشـاريع مميـزة، ممـا أدى إلـى رفع مسـتوى الابتـكار في إدارة هـذه المؤسسـات وفي تطوير اسـتراتيجيات جديـدة لتحقيق أهدافها. وكذلك يسـلط المؤلف الضـوءَ على إضفاء الطابـع المؤسسـي على العطاء الشـعبي، فالعمـل الخيري في الولايـات المتحدة لم يكـن مقتصـرًا علـى الأثرياء، بل شـمل أيضًا تبرعات واسـعة من أفـراد المجتمع من خلال حملات جماعية، مما أسهم في بناء ما يمكن تسميته بـ«الديمقراطية الخيرية» أو «الحق في الإحسـان»، حيث لعب الأفراد دورًا نشـطًا في دعم القضايا الاجتماعية والإنسانية.

يتقاطـع موضـوع هذا الكتاب مع مشـروع **وقف نهوض لدراسـات التنمية**، الذي يسـتهدف التنمية البشرية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة، والتغلُّب على أسـباب التخلُّف ومعوقات التنمية. ولتحقيق أهدافه، يسـعى **وقف نهوض لدراسات التنمية** إلى دعم منابر التفكير وسـاحات الحوار والتفاعل التعدُّدي والتعلُّم المتبادل. كمـا يسـعى إلـى الإسـهام فـي تطويـر الخطـاب الفكـري التنمـوي بدفعـه إلـى آفاقٍ ومسـاحاتٍ جديـدة. ولذلـك حرص **مركـز نهوض للدراسـات والبحـوث** -بوصفه

منصة معرفية متفرعة عن وقف نهوض- على ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، بهدف تقديم تجربة عالمية في العمل الخيري، وفتح آفاق جديدة من التفاعل الخلَّاق والإفادة الواعية في تطوير المؤسسات الخيرية الإسلامية التقليدية (الزكاة والأوقاف وعامة مؤسسات البِر)، وتعزيز إسهامها الحضاري، واستئناف دورها المحوري في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية والازدهار عربيًّا وإسلاميًّا.

وقد قدَّم **مركز نهوض للدراسات والبحوث** جملةً من الإصدارات الرامية إلى تعزيز الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وقضايا الدين والمجتمع والتنمية، مثل كتاب «الدين في السياسة والتنمية الدولية: حول البنك الدولي والمؤسسات الدينية» لجون ريس، الذي يدرس تأثير الدين في تشكيل السياسات والعلاقات الدولية؛ و«نظام الأوقاف ومقاصد الشريعة» لمحمد حسن بدر الدين، الذي يعالج أبعاد الأوقاف الإسلامية ودورها في التنمية. وغيرها من الدراسات والمقالات المنشورة على موقعه الإلكتروني، التي تتناول قضايا الوقف والتنمية والعمل الخيري ودفعها إلى آفاق جديدة.